الأنباء
الاثنين 16 سبتمبر 2013

إعداد: بداح العنزي b.alenezi@alanba.com.kw

أكد أنه سيسعى لحل المشكلة الإسكانية

عاشور: تعديل قانون البلدية ووضع إستراتيجية لمواقع ردم النفايات

محمد عاشور

أكد مرشح الدائرة الأولى لانتخابات البلدي محمد عاشور ان من أهم أولوياته في المرحلة المقبلة التعاون مع نواب مجلس الأمة من أجل تعديل قانون البلدية رقم 2005/5 بحيث يتيح لرئيس المجلس البلدي ان يشرح الكثير من القضايا الفنية امام مجلس الوزراء ولا يكتفي بشرح الوزير لهذه القضايا، حيث ان رئيس المجلس البلدي هو الأقدر على توضيح مثل هذه القضايا وإقناع مجلس الوزراء بأهميتها.

وأضاف عاشور في تصريح صحافي ان من أولوياته أيضا مواجهة ظاهرة ارتفاع أسعار إيجارات السكن، مشيرا الى ان هذه القضية مرتبطة ارتباطا وثيقا بقلة توفير الأراضي من قبل الدولة، مما أدى الى زيادة الإقبال على تأجير الشقق السكنية وقلة المعروض منها مما أدى الى ارتفاع اسعار الإيجارات وإلحاق الضرر بفئة الشباب حديثي التخرج وحديثي الزواج وكذلك إلحاق الضرر بأرباب الأسر الذين يعانون من تعنت البلدية في السماح لهم ببناء شقق لأبنائهم بزيادة مساحة السكن ومن ثم مواجهة ارتفاع الأسعار التي تصل الى اكثر من 500 دينار إيجار الشقة السكنية شهريا في ظل تدني المعاشات.

وأوضح عاشور ان من أهم أسباب ارتفاع أسعار إيجارات الشقق السكنية هو احتكار الأراضي من قبل عدد من وزارات الدولة، مؤكدا في هذا الصدد انه سيسعى من أجل زيادة نسبة البناء من جهة وتوفير الأراضي من جهة اخرى حتى يتسنى مواجهة رفع أسعار إيجارات العقارات.

وأشار الى ان من أولوياته إيجاد حلول لمشاكل مواقع ردم النفايات، لافتا الى ان الموقعين الرئيسيين لها هما القرين وجليب الشيوخ وهما منطقتان سكنيتان ويؤدي ردم النفايات فيهما الى تعريض حياة السكان لمخاطر التلوث جراء السموم المتصاعدة لغازات قاتلة، مؤكدا ضرورة ان تكون مواقع ردم النفايات في مناطق حدودية بعيدة عن المناطق السكنية.

شدد على أهمية التعاون بين أعضاء المجلس البلدي لاستثمار المشاريع

العميري لتفعيل الدور الحقيقي للمجلس ودوره التشريعي

حامد العميري

أوضح مرشح المجلس البلدي عن الدائرة الاولى حامد العميري انه لا يمكن للمجلس البلدي ان يؤدي عمله بشكل صحيح وعملي الا بعد ان يخرج من تحت عباءة قانون 2005/5 الذي حول المجلس البلدي من مجلس مشرع مواز لمجلس الأمة الى مجلس «استثماري» تحت غطاء الحكومة، وقال العميري ان العمل على تغيير بعض مواد ذلك القانون عطل صلاحيات المجلس البلدي، وقال ان التغيير المطلوب يمكن ان يتم عبر اعضاء المجلس البلدي وعلى جميع الاصعدة سواء بالتعاون داخل المجلس او مع اعضاء مجلس الامة لتغيير بعض مواد القانون.

واشار العميري الى ان اهم مادة يجب تغييرها حتي يستعيد المجلس البلدي صلاحياته هو المادة 14 في القانون 2005/5 التي تمنح وزير البلدية حق الاعتراض على قرارات المجلس البلدي، فالوزير حاليا يمكن ان يرد اي قانون حتي وان تم التصويت عليه بالاجماع.

وذكر ان هناك مسودة مشروع قانون مودع لدى «الفتوى والتشريع» يعالج الخلاف حول المادة 14 في القانون 2005/5 بخصوص اعتراض الوزير على القرارات على ان يرد مجلس الوزراء خلال 3 أشهر على النزاع بين الوزير والمجالس، مشيرا الى ان مسودة المشروع تلك لاتزال منظورة، ونأمل ان يتم اقرارها قريبا وان تجد طريقها الى البحث لتغيير تلك المادة، وان يستعيد المجلس بعدها قدرته على ان يكون سيد قراراته وأن يتحول من مجرد مجلس استشاري الى مجلس يشرع في اختصاصاته. واضاف ان المنطق السليم للأمور هو ان يشارك الوزير المجلس البلدي في اتخاذ قرار الرفض او الموافقة بعد المناقشة وليس كما يتم الآن في ظل القانون 2005/5 من تفرد في اتخاذ القرار من قبل الوزير. وشدد العميري على «اهمية التعاون بين اعضاء المجلس البلدي في المرحلة المقبلة فضلا عن التعاون مع الجهاز التنفيذي ممثلا بالوزير من اجل الدفع والنهوض بالبلد وتحريك عجلة المشاريع التي لاتزال حبيسة الادراج بسبب غياب المبادرات الفعلية التي اصابها القانون 2005/5 في مقتل فأصبحت تحت رحمة رغبات الوزير او الحكومة وتخضع لمعايير لا تتفق مع الجهود التي يبذلها اعضاء المجلس لحل المشاكل التي يعاني منها المواطنون ولا تتناسب مع جهود الأعضاء لتحسين الخدمات البلدية في البلد.

الشمري: الإسراع في تنفيذ الواجهة البحرية في «الصليبخات»

عبدالكريم الجباري الشمري

قال مرشح الدائرة الثامنة عبد الكريم الجباري الشمري إن الخدمات في منطقة الصليبخات لا ترتقي إلى طموح المواطن الذي يريد أن يرى منطقته من المناطق النموذجية في البلاد، خاصة أن واجهتها البحرية لم يتم استغلالهم بشكل جيد حتى الآن، مطالبا بأن تجد الحكومة الحلول المناسبة للمنطقة.

وأوضح ان مجالس الوزراء المتعاقبة وعدت منذ سنوات طويلة بتجهيز واجهة الصليبخات البحرية لكنها لم تتخذ الخطوات المناسبة لتحقيق هذا الغرض، الأمر الذي سبب ازعاجا وامتعاضا لابناء المنطقة، مشددا على ضرورة الانتهاء من هذا الموضوع حتى يكون لأبناء المنطقة متنفس سياحي يستقطبهم.

وأضاف أن بلدية الكويت مطالبة بمضاعفة الجهود لإزالة انقاض البناء والمخلفات اولا بأول وعدم تركها تتراكم، مشيرا إلى أن قضايا منطقة الصليبخات تحتاج إلى متابعة مستمرة من المجلس البلدي لحلها، ووعد بأن تكون تلك القضية من أهم وأبرز القضايا التي سيثيرها في المجلس البلدي في حالة وصوله إليه.

وتابع الشمري أن منطقتي الجهراء والصليبخات من كبرى المناطق في البلاد وتحتاج إلى مزيد من الاهتمام لتطوير المرافق والبنية التحتية، مشيرا إلى اتساع رقعة مساحة الأراضي غير المستغلة في المنطقة، وضرورة التعاون لوضع آلية مع الجهات المعنية لإعادة تأهيل الحدائق التي توفر أجواء جمالية بالمنطقة.

تأجير السراديب في المناطق السكنية إخلال بالقانون والأمن

العمر: مراجعة توزيع الأنشطة الاستثمارية في التعاونيات

نبيل العمر

وصف مرشح الدائرة الرابعة لانتخابات المجلس البلدي نبيل العمر قيام البعض بتأجير السراديب في المناطق السكنية في غير الغرض المخصص لها بالتصرف غير المسؤول الذي يجب أن يتم وضع حد له ومحاسبة مرتكبه وتشديد العقوبات بحقه حيث يتم الإخلال بالجانب الأمني وتعريض المواطنين والمقيمين للمخاطر.

وبين أن هذا التصرف في غاية الخطورة، حيث لا يتم الأخذ بعين الاعتبار في كثير من الأحيان إجراءات السلامة والأمان ووضع طفايات الحريق لمكافحته في الحالات الطارئة، إلى جانب عدم تأهيل السرداب في الأساس للكثير من الاستخدامات الخاطئة التي تتسبب في عواقب وخيمة بسبب جشع البعض وعدم تفكيره في العواقب والنتائج.

وقال العمر إن مثل هذه التصرفات ستستدعي من المجلس البلدي إلزام جميع اصحاب السراديب بمراجعة الإدارة العامة للإطفاء للنظر في جاهزية السرداب في حال حدوث أي تماس كهربائي أو وقوع أي حريق محتمل، وهذا الأمر مرهق للغاية ويحمل المواطنين تكاليف هم في غنى عنها إذ لا يتطلب السرداب في الأماكن السكنية ما يتطلبه في المناطق التجارية أو الاستثمارية.

وفي إطار متصل، بين العمر أنه سيقوم بعمل مراجعة شاملة لقرار توزيع الأنشطة الاستثمارية في الجمعيات التعاونية الذي أصدره المجلس البلدي في السابق، معتبرا أن بعض بنوده تدخل سافر في أعمال مجالس الإدارات وخروج على النهج المتبع والعرف العام.

واشار إلى انه لا يعقل أن يتم الإملاء على الجمعيات التعاونية فيما يجب تخصيصه للسرداب أو الميزانين، مبينا ان أهل مكة ادرى بشعابها ويجب الجلوس مع أهل الاختصاص في الاتحاد وممثلي الجمعيات التعاونية للنظر في إمكانية تطبيق هذا القرار من عدمه ومدى ملاءمته للواقع التعاوني وانسجامه مع تطلعات الأهالي، إذ ليس من المقبول ان يجاور مطعم محلا لبيع زيوت السيارات وغيره.

الماص لإعطاء البلدي المزيد من الصلاحيات الرقابية

خالد الماص

طالب مرشح الدائرة الثالثة لانتخابات المجلس البلدي المحامي خالد عبدالله الماص مجلس الأمة بإعطاء مقترح إنشاء مجالس بلديات المحافظات، الذي أخفق المجلس المبطل الثاني في إقراره، والتعديلات المقترحة على قانون 2005/5 الأولوية.

وأضاف أنه «آن الأوان لأن يعيد مجلس الأمة إلى المجلس البلدي هيبته، بعد ان هيمنت الحكومة عليه بسبب قانون 2005/5، من خلال العمل على تعديله بما يعيد للمجلس البلدي صلاحياته المسلوبة منه، إضافة إلى إنجاز قانون إنشاء مجالس بلديات المحافظات الذي ظل حبيس الأدراج، واخفق المجلس المبطل في إنجازه».

واستغرب الماص حديث البعض عن قانون 2005/5، واعتقادهم بان المجلس البلدي هو من يملك حق تعديله، مشددا على ان تعديل القانون هو اختصاص أصيل لمجلس الأمة لا المجلس البلدي، وان دور المجلس البلدي يتوقف عند مطالبة أعضاء مجلس الأمة بإعطاء التعديلات المقترحة على القانون الأولوية وضرورة الإسراع في إنجازها.

وأكد الماص ان مقترح إنشاء مجالس بلديات المحافظات سينقلنا خطوات جيدة الى الأمام، اذا ما تمكن مجلس الأمة من إقراره، متمنيا على لجنة المرافق العامة بمجلس الأمة، بصفتها المعنية بدراسته ان تتبنى هذا المقترح وتعطيه أولوية، لاسيما انه كان على جدول أعمالها في المجلس المبطل، لكنه لم ير النور، ولازال حبيس الأدراج.

وشدد على ضرورة أن يخاطب المجلس البلدي المنتخب مجلس الأمة ويطالبه بالاستعجال في إقرار القوانين التي من شأنها المساهمة في تحسين خدمات البلدية وإعطاء المجلس البلدي المزيد من الصلاحيات الرقابية، حتى يتمكن من القيام بدوره على الوجه الأكمل، واطلاعهم على مثالب القانون الحالي، الذي جرد أعضاء المجلس البلدي من الكثير من صلاحياتهم، وجعل السلطة التنفيذية ممثلة في مدير عام البلدية مهيمنة على المجلس البلدي.

الصالح: القضاء على ظاهرة الأغذية الفاسدة

اماني الصالح

أكدت مرشحة المجلس البلدي عن الدائرة الثالثة أماني الصالح أنها في حال وصولها الى المجلس البلدي ستطالب بتغليظ العقوبات على مخالفات وتجاوزات البلدية بشكل عام وعلى مخالفات الاغذية الفاسدة بشكل خاص وذلك لحين الانتهاء من انشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية وانتقال الدور الرقابي الى تلك الهيئة بالكامل، وذلك نظرا لما تمثله تلك القضية من خطورة شديدة تهدد صحة وسلامة أرواح المواطنين والوافدين بالاضافة الى ما تسببه من انتشار لكثير من الامراض الخطيرة والاصابة بالتسمم الغذائي.

واضافت الصالح ان المشكلة الاساسية التي تواجهنا هي ضعف العقوبات وعدم ردعها حيث لا تتجاوز تلك العقوبات في معظمها الألف دينار وهي بالتأكيد لا تتناسب مطلقا مع الجرم المرتكب، مما ساهم بشكل كبير في تكرار تلك المخالفات وبالتالي انتشار تلك الاغذية الفاسدة بشكل ملحوظ في الاسواق والمطاعم.

إعلانات الدليل 22272748 - 22272749

إدارة أملاك الغير
مكتب حمد بورسلي العقاري
96956222

لاعلاناتكم في دليل
الأنباء
22272748
22272749

لاعلاناتكم في دليل
الأنباء
22272748 ☎ 22272749

لاعلاناتكم في دليل
الأنباء
22272748 ☎ 22272749